Distr.: General
11 September 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الرابعة والسبعون

جنيف، 20–23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مذكرة من أمانة الأونكتاد* **

موجز

في عام 2022، تدهورت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الهشة أصلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لتفاقم التوترات السياسية والأزمات الأمنية التي أثرت على جميع المناطق. واستمرت القيود المفروضة على الاستثمار وحركة الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، مع إجراء سلطات الاحتلال استقطاعات مالية من جانب واحد وزيادة فقدان الأراضي والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات. ومع استمرار الاقتصاد في العمل دون مستوى إمكاناته بدرجة كبيرة، اشتدت التحديات المستمرة الأخرى، بما في ذلك التضخم والفقر وتقلص الحيز المالي وانخفاض المساعدة الخارجية وتراكم الدين العام والخاص. ومع تصاعد التوترات السياسية وتوقف عملية السلام منذ فترة طويلة، كان عام 2022 أحد أسوأ الأعوام التي مرت على الفلسطينيين في التاريخ الحديث.

وإضافة إلى ذلك، وكما هو مفصل في هذا التقرير، يُحاصر سكان قطاع غزة في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، في ظروف تتمثل في استمرار الصراع المزمن، وعدم كفاية فرص الحصول على المياه النظيفة، وانقطاع الكهرباء على مدى نصف اليوم وعدم وجود نظام صرف صحي سليم. ويعيش ثلثا السكان في حالة من الفقر، مع احتمال تسرب نسبة تبلغ 41 في المائة من القوة العاملة، أما أولئك الذين يواصلون البحث عن عمل، فثمة احتمال، بنسبة 45 في المائة، لأن يظلوا عاطلين عن العمل.

* ليس في التسميات المعتمدة في هذه الوثيقة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية المعرَب عنها في قرار مجلس الأمن 1397(2002) وقرار الجمعية العامة 19/67(2012).

** لا يجوز للصحافة أن تقتبس محتويات هذا التقرير قبل الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش من يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- بطء التعافي وتزايد التبعية

ألف- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة

1- في عام 2022، واصل الاقتصاد الفلسطيني تعافيه الضعيف من الركود المرتبط بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,9 في المائة، ومع ذلك لم يتعاف الاقتصاد بعد تعافياً كاملاً من صدمة كوفيد-19. وفي أعقاب تفشي الجائحة في عام 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11,3 في المائة، ثم نما في عام 2021 من مستواه المنخفض، بنسبة 7 في المائة. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2022، ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 8,6 في المائة، وهو ما دون مستوى عام 2019 (الجدول 1 والشكل 1). وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه مع رفع القيود المرتبطة بالجائحة، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مدفوعاً بالزيادة في الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص التي يسَّرها العدد المتزايد من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، ومعظمهم من الضفة الغربية، ولكن للمرة الأولى منذ عام 2004، كان عدد قليل منهم من قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6 في المائة في عام 2022 إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,8 في المائة، ومع ذلك، ظل ذلك دون مستوى عام 2019 بنسبة 7,6 في المائة. وفي غزة، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5,6 في المائة وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,7 في المائة، لكنه لا يزال أقل بنسبة 11,7 في المائة من مستوى عام 2019 وقريباً من أدنى مستوى سُجِّل منذ عام 1994.

الشكل 1

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015)

(أ) **الأرض الفلسطينية المحتلة**

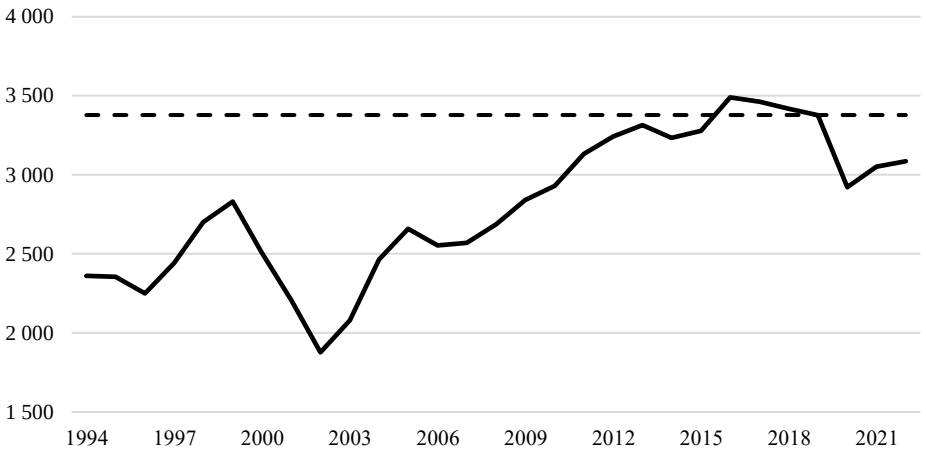

(ب) الضفة الغربية وقطاع غزة

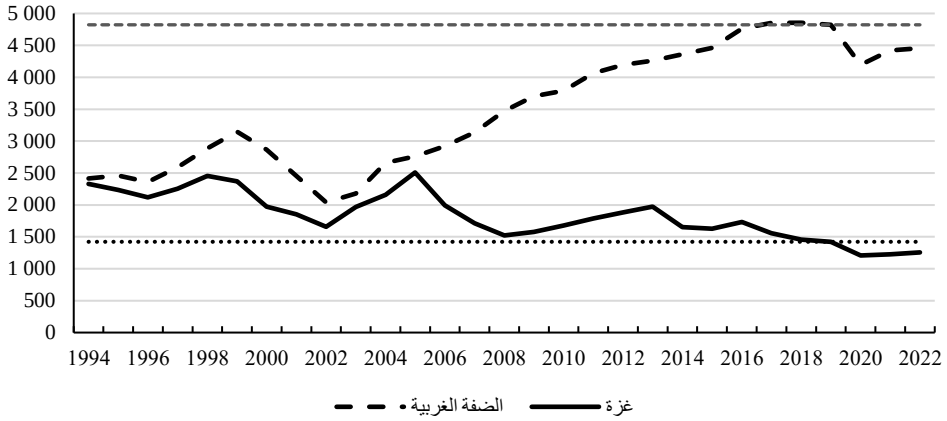

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ملحوظة: في اللوحة (أ)، يمثل الخط المنقط مستوى عام 2019، أما في اللوحة (ب)، فتمثل الخطوط الأفقية المنقطة مستوى عام 2019 في الضفة الغربية (الخط العلوي) وفي غزة (الخط السفلي).

2- وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه في عام 2022، انخفضت نسبة البطالة إلى 24 في المائة، مقارنة بـ 26 في المائة في عام 2021، وبلغت 13 في المائة في الضفة الغربية مقابل 45 في المائة في غزة. وعلى مر السنين، أدت السياسات ذات الصلة بالاحتلال إلى مزيد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وجعلتها أشد ضعفاً. وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن النساء يتأثرن أكثر من غيرهن؛ ففي عام 2022، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18,6 في المائة ونسبة بطالة النساء 40 في المائة، مقارنة بنسبتي الرجال اللتين بلغتا 71 و20 في المائة، على الترتيب. وفي أوساط الشباب، واجه أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً وبين 25 و34 عاماً تحديات شديدة، حيث بلغت معدلات البطالة 31 و61 في المائة، على الترتيب[(1)].

3- وقد أدت أزمة البطالة والفقر الناجم عنها إلى جعل 2,1 مليون فلسطيني، أو 40 في المائة من السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، إذ يحتاج 58 في المائة من سكان غزة وربع سكان الضفة الغربية إلى المساعدة. وإضافة إلى ذلك، ذكر برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من ثلث السكان يُصنفوَّن على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين تصنف نسبة تبلغ 61 في المائة منهم على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد[(2)]. واعتُبر ربع الأسر المعيشية جميعاً أسراً تعيش في ظروف قاسية، بزيادة قدرها 20 في المائة عن عام 2022. وتتصدى الأسر المعيشية للأزمات وندرة الفرص من خلال الجمع بين الاعتماد على المساعدة واستراتيجيات التكيف السلبية، التي يستتبع بعضها تكاليف طويلة الأجل، ومنها الاقتراض وخفض كمية ونوعية الغذاء والتعليم والرعاية الصحية.

4- وفي أعقاب صدمة كوفيد-19، تعرض الاقتصاد العالمي، في عام 2022، إلى مجموعة من الصدمات في العرض والطلب أدت إلى التضخم، وعلى رأسها الارتفاعات في أسعار المواد الغذائية والطاقة، التي نُقِلت إلى الاقتصاد الفلسطيني نظراً إلى ارتفاع مستوى اعتماده على الطاقة والأغذية

(1) انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4420 و https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4393.

ملحوظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي اطُّلع عليها في آب/أغسطس 2023.

(2) انظر: https://www.un.org/unispal/document/world-food-programme-palestine-country-brief-september-2022-wfp-update/.

المستوردة، إذ شكلت الأغذية المستوردة ثلثي الأغذية المستهلكة وثلث مجموع تكلفة الاستيراد. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أعقب انكماشاً طفيفاً في عام 2020 تضخمٌ بنسبة 1,2 في المائة في عام 2021. غير أن فترة التضخم المنخفض توقفت في عام 2022، حيث بلغت نسبة التضخم 3,7 في المائة، مدفوعةً بارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالمياً، ومدفوعة أيضاً، إلى حد ما، بالانتعاش في الطلب الإجمالي مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة. واستمرت الضغوط التضخمية، في أوائل عام 2023، عند حوالي 4 في المائة. وتأثرت بذلك الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من غيرها، لأن الغذاء يمثل حصة أكبر من مجموع نفقاتها. وكما ذكر البنك الدولي، تقدر حصة القمح والزيوت النباتية بثلث مجموع نفقات أفقر 10 في المائة من السكان[3].

الجدول 1

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

	1995	*1999*	*2002*	*2006*	*2014*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022**
أداء الاقتصاد الكلي[أ]									
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	7,1	8,3	−12,5	−1,0	−0,2	1,4	−11,3	7,0	3,9
الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات)	3 283	4 271	3 556	5 348	13 990	17 059	15 532	18 037	19 112
الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)	3 723	5 025	3 775	5 771	15 472	19 717	18 107	21 435	23 115
الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (بملايين الدولارات)	4 122	5 398	4 826	7 062	17 138	21 726	19 941	23 615	25 577
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)	1 427	1 553	1 182	1 578	3 357	3 641	3 234	3 664	3 779
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)	1 618	1 827	1 255	1 703	3 713	4 208	3 770	4 354	4 570
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	−0,2	4,8	−15,0	−4,0	−2,5	−1,2	−13,5	4,4	1,2
نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)	0,7	4,6	−16,4	−2,7	−1,2	−0,9	−15,1	7,8	1,5
السكان والعمل									
السكان (بالملايين)[ب]	2,34	2,96	3,23	3,61	4,55	4,98	5,10	5,25	5,40
البطالة (النسبة المئوية)[ج]	18,2	12,0	31,2	23,7	26,9	33,0	36,0	26,0	24,0
مجموع العمالة (بالآلاف)	417	588	452	636	913	1 010	956	1 034	1 133
في القطاع العام	51	103	105	147	209	210	201	208	203
في إسرائيل والمستوطنات	68	135	42	55	107	133	125	145	193
الرصيد المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)									
الإيرادات الصافية بعد خصم المتأخرات/إيرادات التخليص الجمركي المحتجزة	13,0	23,4	8,2	25,0	20,1	20,3	22,1	23,5	26,3
النفقات الجارية	15,0	22,1	28,0	42,6	29,6	25,6	30,8	29,1	27,7
مجموع النفقات	25,1	29,3	34,2	48,3	31,5	27,6	32,6	30,4	29,1
الرصيد الإجمالي (على أساس الالتزام)	−12,1	−5,9	−26,0	−23,3	−11,4	−7,3	−10,5	−7,0	−2,9
الدين العام[د]	..	20,0	21,1	20,4	15,8	16,4	23,5	21,3	18,5

(3) World Bank, 2022, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September.

	1995	1999	2002	2006	2014	2019	2020	2021	*2022
التجارة الخارجية									
صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)	400	373	1 051	1 291	1 405	1 545	1 141	1 269	2 033
صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	562	752	478	1 046	2 320	2 631	2 336	2 740	2 911
واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	2 441	3 364	2 234	5 263	6 929	8 376	7 189	8 256	10 378
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)	1 879-	2 612-	1 756-	4 218-	4 610-	5 746-	4 853-	5 516-	7 466-
الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	57,2-	61,2-	49,4-	78,9-	33,0-	36,3-	34,6-	36,7-	47,8-
الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)	922-	1 598-	886-	1 887-	2 869-	3 788-	3 373-	4 251-	5 281-
الميزان التجاري مع إسرائيل (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	28,1-	37,4-	24,9-	35,3-	20,5-	22,2-	21,7-	23,6-	27,6-
التبادل التجاري بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل/مجموع التبادل التجاري للسلطة الوطنية الفلسطينية (بالنسبة المئوية)[هـ]	83,5	67,5	56,9	46,3	63,0	63,9	66,8	74,7	71,8
التبادل التجاري بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل/مجموع التبادل التجاري الإسرائيلي (بالنسبة المئوية)[هـ]	4,2	3,8	1,9	2,3	3,1	3,4	3,2	3,3	3,2

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني. مصدر البيانات المتعلقة بالتجارة مع إسرائيل هو المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

المختصرات: PNA، السلطة الوطنية الفلسطينية.

* تقديرات أولية.

(أ) في عام 2019، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مراجعة لبيانات الحسابات الوطنية من عام 2004 فصاعداً.

(ب) باستثناء أرقام السكان، لا تشمل جميع البيانات القدس الشرقية، نظراً إلى عدم تمكن الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني من الوصول إلى المدينة.

(ج) في عام 2019، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتطبيق المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. واستقرار معدل البطالة في السنوات القليلة الماضية هو انعكاس لضعف المشاركة في سوق العمل.

(د) تشمل الديون المحلية والخارجية ولكن ليس المتأخرات أو الديون الحكومية المستحقة لصندوق المعاشات التقاعدية.

(هـ) تشير البيانات التجارية الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات غير المتعلقة بعوامل الإنتاج وتلك المتعلقة بها.

باء- تزايد التبعية الاقتصادية للسلطة القائمة بالاحتلال

5- بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على توقيع بروتوكول باريس، وبعد ربع قرن من نهايته المفترضة في عام 1999، لا يزال هذا البروتوكول هو الإطار الذي يرسم ملامح الواقع الاقتصادي الفلسطيني. فالاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي القائم بحكم الواقع والترتيبات المالية في إطار البروتوكول تربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد إسرائيل، مما يفضي إلى أوضاع من التبعية والضعف لا يُستهان بهما.

1- تزايد التبعية التجارية

6- تؤدي القيود المفروضة على التجارة الفلسطينية تحت وطأة الاحتلال إلى تضخيم التكاليف وتضع حواجز غير جمركية كبيرة. ويشير البنك الدولي إلى أنها تضعف القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية؛ إذ يبلغ متوسط تكلفة التجارة التي تتحملها أي شركة فلسطينية مقابل كل معاملة ما يقرب من

ثلاثة أضعاف التكلفة التي تتحملها أي شركة إسرائيلية، ويقترب متوسط مدة عملية الاستيراد التي تنفذها أي شركة فلسطينية من أربعة أضعاف المدة التي تستغرقها أي معاملة تنفذها أي شركة إسرائيلية[4]. وإضافة إلى ذلك، أدت القيود وعمليات الإغلاق، السارية منذ عام 2007، إلى قطع الصلات التجارية التي تربط غزة بالضفة الغربية والقدس الشرقية والأسواق الإقليمية والعالمية. وتخلق العراقيل الموضوعة أمام التجارة مع بقية العالم تبعية غير متكافئة لإسرائيل بوصفها الشريك التجاري المهيمن. وفي عام 2022، استأثرت إسرائيل بما نسبته 72 في المائة من مجموع التجارة الفلسطينية، وبلغ العجز التجاري الثنائي مع إسرائيل 5,3 مليارات دولار، أو 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وبلغ العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل وحصتها من مجموع التجارة الفلسطينية ذروته في السنوات الأخيرة (الشكل 2).

الشكل 2

(أ) **حصة إسرائيل من مجموع التجارة الفلسطينية**

(بالنسبة المئوية)

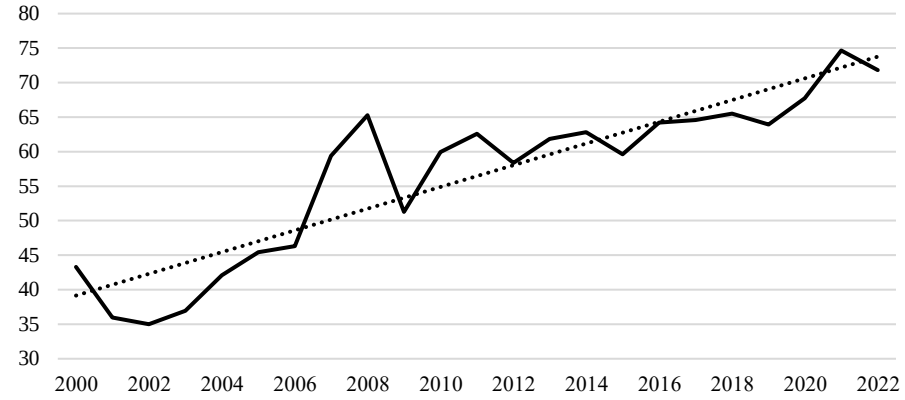

(ب) **العجز في الميزان التجاري الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي**

(بملايين الدولارات)

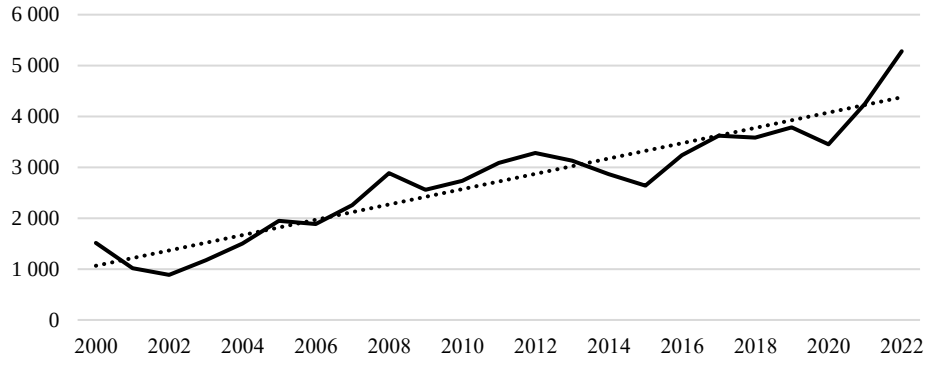

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7- وفي عام 2022، ارتفعت واردات السلع والخدمات بنسبة 26 في المائة، من 8,3 مليارات دولار في عام 2021 إلى 10,4 مليارات دولار في عام 2022. وفشلت الصادرات في مجاراة هذا النمو، حيث

(4) World Bank, 2023, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April.

ارتفعت بنسبة تزيد قليلاً عن 6 في المائة، حيث كانت 2,7 مليار دولار، فبلغت 2,9 مليار دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز التجاري من 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

8- وتؤدي التكاليف والقيود التجارية المفرطة المفروضة على الاستثمار المحلي إلى تفاقم العجز التجاري المرتفع والمزمن، حيث لا تغطي عائدات التصدير سوى جزء صغير من تكلفة الاستيراد. وفي عام 2022، مولت الصادرات أقل من ربع مجموع الواردات، ومُوِّل سد الفجوة من الدخل الذي يجنيه العمال في إسرائيل والمستوطنات والمساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين. وسيظل قطاع السلع القابلة للتداول في حالة كساد، مع ضعف الصادرات والمستوى العميق من الاعتماد على الواردات، ما دامت الحواجز السياسية مستمرة في رفع تكلفة التجارة والإنتاج إلى مستويات تضعف بشدة قدرة المنتجين الفلسطينيين التنافسية.

9- وفي السنوات التي أعقبت اتفاقات أوسلو، كان من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الفلسطيني الصغير والمفتوح من التكامل مع السوق الإسرائيلية الأكبر والأكثر تطوراً وحرية الدخول إليها، وهو ما كان من شأنه أن يؤدي إلى عملية تقارب بين الاقتصادين. لكن بعد ثلاثة عقود، أحبطت القيود المتعددة المفروضة في ظل الاحتلال التقارب الذي كان مرتقباً. وبدلاً من التقارب، اتسعت الهوة بين الاقتصادان، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني حالياً 8 في المائة فقط من مثيله الإسرائيلي[5].

2- التبعية النقدية

10- ينطوي الاحتلال على اندماج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد إسرائيل الأكثر تقدماً، على أن يكون الشاقل الإسرائيلي الجديد العملة الرئيسية المتداولة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقترن القرب الجغرافي والاتحاد الجمركي و"اتحاد العملة" القائم بحكم الواقع بربط الأسعار والتكاليف بمثيلتها في إسرائيل على الرغم من الفرق الكبير في الدخل، حيث يكسب الفلسطيني العادي 8 سنتات مقابل كل دولار يكسبه المواطن الإسرائيلي.

11- ويجعل عدم وجود عملة وطنية وسياسة نقدية مستقلة الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً للتغيرات في السياسات والظروف الاقتصادية الإسرائيلية. ويحمي استقرار الشاقل الجديد من التضخم المستورد من خلال سعر الصرف. غير أن قوة الشاقل تقيد قدرة المنتجين الفلسطينيين التنافسية الضعيفة بالفعل، لأن سعر الصرف يتحدد في اقتصاد إسرائيل المتقدم ذي الاختلافات الهيكلية، حيث إن إسرائيل عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

12- وتسود التبعية القسرية لإسرائيل كل جانب من جوانب الاقتصاد الفلسطيني، ومع ذلك فإن نظام المدفوعات الذي يربط بين الاقتصادين معقد وغير فعال، ويفرض تكاليف وحالة من عدم اليقين على الأطراف الاقتصادية الفلسطينية الفاعلة. وفي السنوات الأخيرة، وكما ذكر البنك الدولي، أشارت المصارف الإسرائيلية إلى رغبتها في تضييق نطاق خدمات المراسلة المحدودة التي تقدمها إلى المصارف الفلسطينية أو إنهائها، مُرجِعة ذلك إلى شواغل تتعلق بالإرهاب وغسل الأموال[6]. وإضافة إلى ذلك، تظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن عدم كفاية خدمات المراسلة المصرفية أدى إلى تراكم حوالي 4,5 مليارات شاقل

(5) انظر: https://data.worldbank.org/.

(6) البنك الدولي، 2022.

من السيولة المقومة بالشاقل الجديد في البنوك الفلسطينية، أي ما يعادل 6,4 في المائة من الأصول[7]. وتكلفة الفرصة البديلة وتكلفة الحفاظ على الفائض من الشاقل الجديد لا يستهان بهما.

3- الاعتماد على العمل في إسرائيل والمستوطنات

13- في عام 2022، عمل 22,5 في المائة من العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات، حيث كانوا يكسبون أكثر من ضعف متوسط الأجر المحلي في الضفة الغربية، وبلغ مجموع الدخل 4 مليارات دولار، أو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتسهم دخولهم إسهاماً كبيراً في الطلب الإجمالي، الذي يدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي.

14- غير أن العمال الفلسطينيين يدفعون للسماسرة ما متوسطه 30 في المائة من أجرهم الشهري الإجمالي. وكما ذكرت منظمة العمل الدولية، تخفض إضافة تكلفة الانتقال والوجبات صافي الإيرادات إلى 44 في المائة من الأجر الإجمالي، مما يؤدي إلى تآكل الفرق بين متوسط الأجر المحلي والأجر المدفوع للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. ويؤدي طول فترات التنقل ذهاباً وإياباً إلى تفاقم التكلفة، مما يشير إلى أن وجود العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات مَردُّه إلى ندرة الوظائف في الاقتصاد المحلي، وليس زيادة الأجور في إسرائيل والمستوطنات[8].

15- وزيادة دخول سوق العمل الإسرائيلية تفسر الكثير من التفاوت الإقليمي في العمالة بين غزة والضفة الغربية. أي أنه بدون العمالة في إسرائيل والمستوطنات، ستكون البطالة والفقر في الضفة الغربية أقرب بكثير إلى مستوياتها المرتفعة في غزة. وكذلك، ذكرت منظمة العمل الدولية أن استئثار الرجال في إسرائيل والمستوطنات بجميع فرص العمل تقريباً يفسر قدراً كبيراً من الفجوة القائمة بين الجنسين في العمل والدخل[9].

16- وللمرة الأولى خلال السنوات الأخيرة، سُمح للعمال في غزة بدخول سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات. ومع ذلك، فإن التصاريح الصادرة، وتقع نسبتها في نطاق 1 في المائة من العمال العاملين في غزة، شحيحة للغاية بحيث لا تؤثر على معدل البطالة المرتفع البالغ 45 في المائة الذي يرتبط بارتفاع مستوى الفقر.

17- ويعمل معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في أعمال تعتبر منخفضة المهارات وغالباً ما تكون دون مستوياتهم التعليمية، مما يعني قلة عائدات التعليم وقلة حوافز تراكم رأس المال البشري. وتظهر البيانات المستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المهنيين لا يمثلون سوى 3,4 في المائة من المجموع، وكثير منهم من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، مع تزايد أعداد المهنيين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات[10].

18- ويعرِّض الاعتماد المفرط على العمالة غير المستقرة في إسرائيل والمستوطنات الاقتصاد الفلسطيني للصدمات في بيئة تتسم بتوترات سياسية وأزمات أمنية متكررة. وإضافة إلى ذلك، فإنه يفصل الأجور المحلية عن النمو المحقق في الإنتاجية، ويقوض القدرة التنافسية ويعوق قطاع السلع القابلة للتداول. وتذكر منظمة العمل الدولية أن خروج العمال الفلسطينيين إلى اقتصاد إسرائيل والمستوطنات قد

(7) International Monetary Fund, 2023, West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May.

(8) انظر: https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/110/reports/reports-to-the-conference/WCMS_845260/lang--ar/index.htm.

(9) المرجع نفسه.

(10) انظر: https://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4419.

أدى أيضاً إلى نقص في اليد العاملة وفجوات في المهارات وعدم توافق في بعض المجالات التي تجد فيها الشركات الفلسطينية صعوبة في اجتذاب العمال المهرة والاحتفاظ بهم[11].

جيم- الاستيطان والضم القائم بحكم الواقع يضعفان توقعات تحقيق حل الدولتين

19- كرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره 2334(2016)، مطالبته بأن توقف إسرائيل فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية، وأكد من جديد أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، وأدان جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ورغم ذلك، استمرت المستوطنات والبؤر الاستيطانية في النمو في عامي 2022 و2023. وفي الشهرين الأولين من عام 2023، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن إضفاء الشرعية بأثر رجعي على تسع بؤر استيطانية وهي تخطط لإنشاء 10 000 وحدة استيطانية، أي أكثر مما أنشأته في عامي 2021 و2022 مجتمعين[12].

20- ويمنع الاحتلال التنمية الفلسطينية كلها تقريباً في مناطق شاسعة من الضفة الغربية. وتشير بيانات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى صدور الموافقة على أقل من 1 في المائة من طلبات البناء الفلسطينية منذ عام 2016، وانخفاض معدل الموافقة أكثر في السنوات الأخيرة؛ وتجبر هذه السياسة الفلسطينيين على البناء دون تراخيص، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومع ذلك، تصدر السلطات الإسرائيلية أوامر تقضي بهدم هذه المباني، كما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[13]. وتنطوي عمليات الطرد الناجمة عن ذلك على انتهاك العديد من حقوق الإنسان، مع تأثر النساء والفتيات بذلك أكثر من غيرهن. وفي العام 2022، وقع أكبر عدد من عمليات هدم المباني الفلسطينية منذ أكثر من عقد. فقد هدمت إسرائيل 953 مبنى، بما في ذلك خزانات مياه ومخازن ومبان زراعية ومباني مؤسسات تجارية ومبان عامة[14]. وهدمت 74 مبنى، من أصل 144 مبنى هدمت في القدس الشرقية، على يد أصحابها لتجنب فرض غرامات إضافية.

21- واستمر العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية، وكما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية للفلسطينيين منذ بداية التسجيل المنهجي لأعمال العنف في عام 2005[15]. ويغير تزايد عدد المستوطنين وتدمير الممتلكات الفلسطينية والعنف الذي يمارسه المستوطنون التكوين الديموغرافي للمنطقة جيم في الضفة الغربية، إذ إن تفاقم ظروف البيئة القسرية يجبر الفلسطينيين على مغادرة منازلهم[16].

22- وفي عام 2002، شرعت السلطة القائمة بالاحتلال في تشييد حاجز بطول 713 كيلومتراً يتألف من جدران خرسانية وأسوار وخنادق وأسلاك شائكة وممرات رملية ونظام رصد إلكتروني ونقاط تفتيش عسكرية، بُني 85 في المائة منها على طول الحدود المعترف بها دولياً، بل يمتد داخل الضفة الغربية،

(11) انظر: https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/110/reports/reports-to-the-conference/WCMS_845260/lang--ar/index.htm.

(12) انظر: https://ecfr.eu/article/tipping-point-what-israels-illiberal-turn-means-for-palestinians/.

(13) انظر: https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement-december-2022.

(14) المرجع نفسه.

(15) انظر: https://www.ochaopt.org/poc/11-24-october-2022.

(16) انظر A/77/493.

تاركاً أكثر من 85 في المائة من المستوطنين داخل "منطقة التماس"، مما يجعله فعلياً أداة من أدوات الضم[17]. وكما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمجرد اكتمال الثلث المتبقي من الحاجز، سيعزل 9 في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويبقي 150 تجمعاً فلسطينياً في منطقة التماس، حيث سيحتاج أهلها إلى تصريح من السلطة القائمة بالاحتلال للعيش في أراضيهم والعمل فيها[18]. ويعطل الحاجز حياة الفلسطينيين الاجتماعية على كلا الجانبين ويضيع فرصة الحصول على العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وقد انخفض معدل الموافقة على تصاريح العبور إلى الأراضي الزراعية خلف الحاجز إلى 24 في المائة في السنوات الأخيرة، وعندما تمنح الموافقة، تكون مكلفة ومحدودة المدة، مما يعني أن المزارعين لا يستطيعون المشاركة الكاملة في الأنشطة الإنتاجية الأساسية. وقد أجبر ذلك الفلسطينيين على التوقف تماماً عن الزراعة أو التحول من المحاصيل الكثيفة العمالة إلى المحاصيل البعلية والمنخفضة القيمة. فعلى سبيل المثال، يبين تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن غلة أشجار الزيتون في المنطقة الواقعة بين الحاجز والخط الأخضر تقل بنسبة 60 في المائة تقريباً عن نظيرتها على الجانب الآخر من الحاجز، حيث يمكن الاضطلاع بالأنشطة الزراعية الأساسية بانتظام وعلى نحو يمكن التنبؤ به[19].

دال- استمرار الاحتلال وجسامة المسؤوليات وشح الموارد عوامل تقوض عمل الحكومة الفلسطينية

23- منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية في عام 1994، وعلى مدى ثلاثة عقود، وفي إطار حيز سياسي شديد الضيق، كُلفت الحكومة بإدارة مسؤوليات اقتصادية وسياسية واجتماعية أكبر بكثير من الموارد الاقتصادية والسياسية المتاحة لها. ومع ذلك، لا تزال الحكومة تحقق نتائج في ظروف عصيبة تتمثل في استمرار الاحتلال.

24- وما فتئت الحكومة الفلسطينية تواجه تحديات مالية شديدة على مدى السنوات الأخيرة. وقد أدت الظروف المعاكسة مجتمعة إلى تفاقم أزمة مالية مزمنة، بما في ذلك انخفاض المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، واستقطاعات إسرائيل من إيراداتها من جانب واحد، والتداعيات الاقتصادية المترتبة على الجائحة. وهذه العقبات، التي بُحثت في تقارير سابقة صادرة عن الأونكتاد، تعرض للخطر قدرة الحكومة الفلسطينية على الاضطلاع بوظائف الدولة الأساسية وتوفير الخدمات العامة الحيوية.

25- وتواصل الحكومة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات مالية بعيدة المدى ترمي إلى زيادة الإيرادات واحتواء النفقات. وقد خفضت العجز من 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 2,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، محققة ذلك أساساً من خلال زيادة تحصيل الإيرادات وإبقاء النفقات المتكررة عند مستويات عام 2021. وارتفع صافي الإيرادات من 23,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 26,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وانخفض الدين العام من 3,85 مليارات دولار إلى 3,54 مليارات دولار، أي من 21,3 إلى 18,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

26- وفي عام 2022، خلال أزمة تكاليف المعيشة على الصعيد العالمي وتدهور الظروف الإنسانية والسياسية على الصعيد المحلي، لم تتلق الحكومة الفلسطينية إلا 250 مليون دولار من الدعم من ميزانية

(17) انظر: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-20-years-barrier-december-2022.

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه.

الجهات المانحة و300 مليون دولار لمشاريع التنمية. وقد شكل هذا انخفاضاً حاداً في المساعدة، ففي عام 2008، بلغت جميعها ملياري دولار، أو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فأصبحت، في عام 2022، 550 مليون دولار، أو أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ذكر البنك الدولي[20].

27- وأدى عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الخارجية، جنباً إلى جنب مع الانخفاض الكبير في المساعدة الخارجية، بالحكومة الفلسطينية إلى معالجة المشكلة من خلال الجمع بين مراكمة مزيد من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية، وهو ما يعادل الاقتراض. وقد أضاف ذلك 1,07 مليار دولار إلى المتأخرات، التي نمت إلى ما مجموعه 3,5 مليارات دولار.

28- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تدفع الحكومة الفلسطينية إلى موظفي القطاع العام جزءاً من الرواتب الشهرية يتراوح بين 75 و85 في المائة. ودفعت تخفيضات الرواتب الموظفين العامين إلى الاقتراض من المصارف والمصادر غير الرسمية. وبحلول منتصف عام 2022، أعلن وقوع نسبة 43 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية و83 في المائة في غزة في براثن الدين.

29- وتراكم المتأخرات ليس مستداماً في مواجهة الأزمات المالية، وتسويتها ستسبب اختلالاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ما لم يكن هناك دعم مقدم من الجهات المانحة. وسيؤدي خفض الميزانية ودفع جزء من الرواتب في نهاية المطاف إلى إضعاف النمو الاقتصادي من خلال تقييد الطلب وهو ما يترتب عليه إضعاف نمو الإيرادات العامة. وإضافة إلى ذلك، فإن تحصيل السلطة القائمة بالاحتلال إيرادات الضرائب التجارية نيابة عن الحكومة الفلسطينية يعني أنها تسيطر في الواقع على ثلثي الإيرادات الضريبية الفلسطينية، وهو شكل من أشكال النفوذ يُستخدم لفرض استقطاعات أو تأخيرات أو حجب الأموال.

30- وفي أيار/مايو 2022، اعتمدت الحكومة الفلسطينية خطة إصلاح للتعافي الاقتصادي والمالي وتعزيز القدرة على الصمود. وتهدف الخطة الطموحة إلى إجراء إصلاحات إدارية ومالية واقتصادية واجتماعية وأمنية. والغرض من ذلك هو تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي والاستثمار في التنمية؛ وتعزيز القدرة على الصمود وسيادة القانون؛ وتعزيز الأمن الاقتصادي والتجديد الديمقراطي وإصلاح الخدمات المدنية؛ وتقديم خدمات عامة عالية الجودة؛ واستعادة الثقة؛ وغير ذلك. وتهدف الخطة أيضاً إلى ضمان الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال والإطار القانوني والتنظيمي.

31- غير أن هذه الإصلاحات لم تحظ بدعم كاف من الجهات المانحة في وقت تؤدي فيه القيود المفروضة في ظل الاحتلال إلى إضعاف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، وذلك بصورة غير مباشرة عن طريق خنق النمو الاقتصادي وبصورة مباشرة عن طريق الاستقطاعات من الإيرادات الفلسطينية من جانب واحد واستمرار تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى خزينة السلطة القائمة بالاحتلال من خلال عدة قنوات، على النحو المحدد في تقارير الأونكتاد ودراساته[21].

32- ويمتد الضرر الذي يلحق من جراء الاحتلال إلى جميع قطاعات الاقتصاد من خلال عدة قنوات أخرى، أبرزها فقدان الأراضي والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات، والحظر أو القيود المفروضة على

(20) World Bank, 2023, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April.

(21) انظر: UNCTAD, 2004, *Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy* (United Nations publication, Geneva)، والأونكتاد، 2019أ، *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

اســتيراد بعض منتجات التكنولوجيا والمدخلات في إطار نظام القائمة ذات الاســتخدام المزدوج، والحواجز التي تعترض التنقل وترفع تكاليف الإنتاج والمعاملات والتجارة، ومن ثم، تؤدي إلى تآكل وإعاقة قدرة جميع المنتجين الفلسطينيين التنافسية.

33- والآفاق الاقتصـادية قاتمة. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي مع تلاشـي الآثار المرتبطة بالجائحة ذات الطبيعة المنخفضة منسوبةً إلى أساس المقارنة. ومن المسلم به أن القيود المتصلة بالاحتلال تشكل العائق الرئيسي أمام التنمية الاقتصـادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدر صـندوق النقد الدولي أن أثر تخفيف القيود المتصـلة بالاحتلال سـيكون أكبر بنحو ثلاثة أضـعاف من أثر تحسـين مناخ الأعمال وإمدادات الكهرباء والمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة[22]. وإضـافة إلى ذلك، يذكر البنك الدولي أن إزالة القيود المفروضة على المنطقة جيم من شأنه أن يوسع نطاق اقتصاد الضفة الغربية بمقدار الثلث[23]. ويقدر الأونكتاد أن التخفيف الجزئي للقيود في 30 في المائة من المنطقة جيم من شأنه أن يزيد حجم اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25 في المائة[24].

34- وثمة توافق في الآراء على أن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتوقف على درجة شدة القيود المفروضة في ظل الاحتلال، وعلى دعم الجهات المانحة، وعلى الإصــلاحات في السـياسـات. ومن بين الأطراف الفاعلة الثلاثة الحاســمة، كان الطرف الذي ظل يحقق النتائج باســتمرار على مدى العقد الماضــي هو الحكومة الفلسطينية، بينما اشتدت قيود الاحتلال، وقلت مساعدات الجهات المانحة. وما لم تتحسن تدفقات المساعدات وتُخفف القيود المرتبطة بالاحتلال، فإن الدراسات تظهر أنه من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمـالي إلى مـا دون النمو السـكـاني وأن يقترب من 2 في المـائـة في الأجـل المتوســط، مما يعني ارتفاع مســتويات البطالة، وانخفاض مســتويات نصــيب الفرد من الدخل، وزيادة الفقر، وزيادة الهشاشة بصفة عامة[25].

ثانياً- تفاصيل تراجع التنمية في غزة

ألف- الإغلاق والقيود ودورة الدمار وإعادة الإعمار

35- احتلت إسـرائيل غزة والضـفة الغربية، بما فيها القدس الشـرقية، في حزيران/يونيه 1967. وعلى الرغم من "انسـحاب" إسرائيل في عام 2005، احتفظت إسرائيل بسيطرتها على المجال الجوي لغزة وجميع الحدود البرية والبحرية، باستثناء الحدود مع مصر التي يبلغ طولها 12 كيلومتراً[26].

36- وفي غزة إحدى أعلى الكثافات السكانية في العالم. ففي نهاية عام 2021، بلغت الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع 878 فرداً في الأرض الفلسطينية المحتلة، منها 557 فرداً في الضـفة الغربية و855 5 فرداً في غزة، وارتفعت إلى 934 5 فرداً في عام 2022، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصــاء

(22) International Monetary Fund, 2022, West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September.

(23) صندوق النقد الدولي، 2023.

(24) الأونكتاد، 2020، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

(25) صندوق النقد الدولي، 2023؛ https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4393.

(26) انظر: https://www.ochaopt.org/data/crossings.

الفلسطيني[27]. ويضاف إلى هذه المسألة أن إسرائيل تقيد وصول الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة على بعد 300 متر على جانب غزة من السياج الحدودي، وتصنف عدة مئات من الأمتار الإضافية على أنها غير آمنة، لتمنع بذلك أو تقيد الأنشطة البشرية والإنتاجية، بحسب ما جاء في تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة[28]. وتوضح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المنطقة العازلة الناتجة على طول الحدود الشرقية لغزة تعني أن السلطة القائمة بالاحتلال تسيطر فعلياً على حوالي 24 في المائة من مجموع مساحة غزة[29].

37- وتحظر الخروج والدخول جواً وبحراً السلطةُ القائمةُ بالاحتلال، التي لا تشغِّل سوى معبرين يمكن لسكان غزة من خلالهما الوصول إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية من أجل الأعمال والتجارة والرعاية الصحية والمهام الاجتماعية. وقد فُرضت هذه القيود على حركة الأشخاص والبضائع في أوائل تسعينيات القرن العشرين وشُدِّدت بعد حزيران/يونيه 2007، مصحوبة بعمليات إغلاق وقيود استمرت منذ ذلك التاريخ.

38- وفي عام 2022، ارتفع عدد تصاريح الخروج التي أصدرتها السلطة القائمة بالاحتلال، وسُمح لمزيد من الأشخاص بالسفر خارج غزة. ومع ذلك، ظلت الحركة مقيدة للغاية، حيث كان غالبية السكان "محبوسين" تقريباً. وعدم القدرة على التنبؤ بمستوى القيود المفروضة، التي يمكن أن تشددها السلطة القائمة بالاحتلال في أي وقت، يزيد من المخاطر المتصلة بالأعمال التجارية ويحبط استثمارات القطاع الخاص. وتظهر بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن التصاريح الصادرة للفلسطينيين للعمل في إسرائيل والمستوطنات قد استأثرت على معظم عمليات تخفيف القيود التي أجريت مؤخراً، والتي مثلت في عام 2022 نسبة 83 في المائة من المجموع، في حين لم يحظ المرضى الذين يلتمسون العلاج في القدس الشرقية والضفة الغربية، وكذلك مرافقيهم، إلا على نسبة 7 في المائة منها[30]. وفي كانون الثاني/يناير 2023، كانت نسبة 88 في المائة من تصاريح الخروج تخص عمال يومية في إسرائيل وتجار. ولكن، رُفض ثلث طلبات العلاج الطبي خارج غزة، ولا تزال قائمة السلع المسموح بتصديرها مقتصرة على المنتجات الزراعية في معظمها.

39- ولا تسيطر إسرائيل على معابر المشاة والمعابر التجارية فحسب، بل تسيطر أيضاً على المجال البحري والجوي لغزة، ولا تسمح بإنشاء الموانئ الجوية أو البحرية وتشغيلها. وتجعل إسرائيل الصيد قبالة ساحل غزة خطراً على الفلسطينيين، الذين نادراً ما يتاح لهم دون قيود الدخول إلى منطقة الصيد التي تبلغ 20 ميلاً بحرياً المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو[31]. وعملياً، فقد تراوح مدى المساحة التي يمكن لقوارب الصيد الفلسطينية الإبحار فيها من 6 أميال إلى 15 ميلاً. وفي منتصف عام 2022، كان يُسمح لها بالإبحار حتى 10 أميال. وقد أدى ذلك إلى ممارسة الصيد الجائر، الذي يعرض استدامة الموارد السمكية للخطر.

(27) انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4235.

(28) انظر: https://www.unicef.org/mena/documents/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022.

(29) انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4235.

(30) انظر: https://www.ochaOPT.org/content/movement-and-out-gaza-2022.

(31) https://www.unicef.org/mena/documents/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022.

40- وثمة قيد هام آخر مفروض على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية يتمثل في الحظر المفروض على استيراد تكنولوجيا ومدخلات محددة في إطار نظام قائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج. وتشمل القائمة مواد مدنية مثل الآلات وقطع الغيار والأسمدة والمعدات الطبية والأجهزة الكهربائية ومعدات الاتصالات عن بعد والمعادن والمواد الكيميائية والأنابيب الفولاذية وآلات الطحن والأجهزة البصرية وأجهزة المساعدة الملاحية. ويُحظر على غزة مواد أكثر مقارنة بالضفة الغربية. والقائمة بعيدة المدى و"غامضة ومتشددة مقارنة بالممارسات الدولية السائدة"[32]. وعلى الرغم من التخفيف الذي طرأ مؤخراً على القائمة، فإنها لا تزال تتسبب في خسائر فادحة، مع استمرار الحظر المفروض على استيراد مئات السلع والمدخلات والتكنولوجيات الأساسية. وتبين البيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الواردات التي سُمح لها مؤخراً بدخول غزة تهيمن عليها مواد البناء، التي شكلت نصف هذه الواردات؛ في حين شكلت الأغذية ربعها وشكلت المواد الإنسانية 4 في المائة منها[33].

41- ونُفذت عدة عمليات عسكرية في غزة، في الأعوام 2008 و2012 و2014 و2021 و2022. وقد أسفرت هذه العمليات عن خسائر بشرية بالآلاف ونزوح داخلي وتدمير في البنية التحتية والموجودات الرأسمالية والأصول المادية والإنتاجية في غزة. وفي أيار/مايو 2021، شُنَّت عملية عسكرية كانت هي الأسوأ من نوعها في غزة منذ عام 2014. وألحقت العملية أضراراً ببنية تحتية مدمرة بالفعل. وأثرت هذه الأضرار على الأراضي الزراعية، والمحاصيل، وحظائر الماشية، والصوبات الزراعية، وأشجار الفاكهة، ومرافق التخزين، والقوارب، ومعدات الصيد، ومؤسسات الأعمال الزراعية، وقنوات الري، وشبكات ضخ المياه، وشبكات الكهرباء، وشبكات الإنترنت، والمصانع، ومباني المكاتب، والوحدات السكنية، والمرافق التعليمية، ومراكز الرعاية الصحية. وكما أشار مكتب المجموعة الرباعية، فإن الأضرار الناجمة عن هذه العملية العسكرية لا تزال دون إصلاح[34].

باء- سوء التنمية في غزة: الاتجاهات والتشوه الهيكلي

42- درس صندوق النقد الدولي تأثير العمليات العسكرية على القاعدة الإنتاجية لغزة، مشيراً إلى أن العملية العسكرية التي نُفذت في عامي 2008 و2009 دمرت ما يعادل أكثر من 60 في المائة من مجموع الموجودات الرأسمالية لغزة، وأن العملية العسكرية التي نُفذت في عام 2014 أسفرت عن انخفاض بنسبة 85 في المائة من الموجودات الرأسمالية التي نجت من العملية السابقة[35]. وأدت هاتان العمليتان، دون العمليات التي تلتهما، إلى انهيار القاعدة الإنتاجية في غزة. وأدى تآكل الموجودات الرأسمالية إلى إضعاف إمكانات النمو وتقييد نمو الإنتاجية وترسيخ الفقر والاعتماد على المساعدة الدولية.

43- وقد قدر الأونكتاد تأثير القيود والعمليات العسكرية على رفاه الأسر المعيشية، مشيراً إلى أنه لو كان اقتصاد غزة قد سُمح له بالاستمرار في النمو بمعدل نمو اقتصاد الضفة الغربية نفسه، أي بنسبة 6,6 في المائة، لكان الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة قد بلغ مستوى أعلى، بنسبة 50 في المائة في

(32) انظر: https://www.un.org/unispal/document/unsco-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-22-september-2022/.

(33) انظر: https://www.ochaopt.org/data/crossings.

(34) Office of the Quartet, 2022, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September.

(35) International Monetary Fund, 2017, West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, August.

عام 2017، ولكان نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ مسـتوى أعلى، بنسـبة 105,5 في المائة من مستواه الفعلي[36].

44- وقد مر اقتصاد غزة بثلاث مراحل هيكلية. ففي الفترة 1994-1999، نما الاقتصاد بمعدل 6,1 في المائة سنوياً، ونما اقتصاد الضفة الغربية بمعدل 10,7 في المائة. وفي الفترة 2000-2006، تضرر الكثير من البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك مؤسسات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، تضرراً ملموساً، ومُنع العمال من العمل في إسرائيل والمستوطنات، وقُيدت حركة البضائع، مما عجل بحدوث انخفاض بنسبة 2 في المائة، في المتوسط، في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

45- ومنذ حزيران/يونيه 2007، ما فتئت غزة تتعرض لإغلاق بري وبحري وجوي ولعدة عمليات عسكرية. وبدأت حلقة مفرغة من الدمار وإعادة الإعمار دون المستوى الكافي. وفي الفترة 2007-2022، هبط متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي إلى 0,4 في المائة. وتظهر بعض المؤشرات الاقتصادية قبل عمليات الإغلاق وبعدها أوجه تراجع التنمية في غزة (الجدول 2). وإضافة إلى ذلك، فقد اختفى الاستثمار تقريباً، حيث انخفض من 31 في المائة من مجموع قيمة الاستثمار الوطني في عام 1994 (أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني) إلى 7 في المائة في عام 2022 (أي ما يعادل 1,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني). وظل الاستثمار في غير قطاع البناء في غزة منخفضاً، حيث بلغ 1,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022.

الجدول 2

اقتصاد غزة قبل وبعد عمليات الإغلاق، مؤشرات مختارة

المؤشر	*2006*	*2022*	*الفرق*	*النسبة المئوية للتغير*
السكان (بالآلاف)	1 349	2 166	817	61
الكثافة السكانية (نسمة/كم2)	3 696	5 934	2 238	61
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالملايين بقيمة الدولار في عام 2015)	2 691	2 723	32	1,1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالملايين بقيمة الدولار في عام 2015)	1 994	1 257	536-	27-
حصة غزة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالنسبة المئوية)	31,1	17,4	13,7-	44-
الاستثمار في غزة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالنسبة المئوية)	9,5	1,9	76-	80-
القوة العاملة (بالآلاف)	267	527	300	112
العمال العاطلون عن العمل (بالآلاف)	93	239	146	157
معدل البطالة (بالنسبة المئوية)	34,8	45,3	10,5	30
الفقر (بالنسبة المئوية)	39 (2007)	65	26	67

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

46- وفي الفترة 2006-2022، نما عدد سكان غزة بنسبة 61 في المائة، لكن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 1,1 في المائة فقط، وانكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(36) الأونكتاد، 2020، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: إفقار غزة تحت الحصار* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

بنسبة 27 في المائة، إذ كان 994 1 دولاراً في عام 2006 فأصبح 257 1 دولاراً في عام 2022، مقارنة بـ 923 2 دولاراً و458 4 دولاراً في الضفة الغربية، على الترتيب. وفي الفترة نفسها، اتسع نطاق التباين بين المنطقتين في الظروف المعيشية، حيث تقلصت حصة غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 31 إلى 17,4 في المائة (الشكل 3). وإضافة إلى ذلك، نمت القوة العاملة في الفترة نفسها بنسبة 112 في المائة، وزاد عدد العمال العاطلين عن العمل بنسبة 157 في المائة، وزادت البطالة من 34,8 إلى 45,3 في المائة، وهي من أعلى مستويات البطالة في العالم. وقد أدى نمو السكان والقوة العاملة وندرة فرص العمل إلى أجيال ضائعة من العمال الفقراء وعديمي المهارات وفاقديها.

47- وفي وقت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، كانت مستويات المعيشة في غزة هي نفسها تقريباً مستويات المعيشة في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 97 في المائة. وانخفضت هذه النسبة إلى 44 في المائة مع بداية فرض القيود وتنفيذ عمليات الإغلاق في عام 2007، ووصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021، إذ بلغت 27,7 في المائة. وقد شهد اقتصاد غزة تشوهاً هيكلياً كبيراً بسبب القيود المفروضة على الحركة، ومحدودية فرص الحصول على المدخلات المستوردة، وتدمير القاعدة الإنتاجية، والعزلة شبه الاكتفائية عن الأسواق المحلية والعالمية. وقد أدى هذا التحول إلى خفض حصة الزراعة والتصنيع في الاقتصاد، من 32 في المائة في عام 1995 إلى 17,6 في المائة في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت مساهمة غزة في العمالة من 34 إلى 14,3 في المائة. وهذا التحول السلبي يدعو إلى القلق لأن قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية يستحوذان على معظم الصادرات ويتسمان بقدرة أكبر على الابتكار التكنولوجي وتحقيق نمو الإنتاجية ووفورات الحجم وخلق فرص العمل.

الشكل 3

حصة غزة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

(بالنسبة المئوية)

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

48- وينبغي ألا تؤدي مقارنة الأداء الاقتصادي بين غزة والضفة الغربية إلى إغفال خضوع الأخيرة بدورها لقيود لا تزال تشكل عراقيل في سبيل قدرتها على النمو والتنمية، وإن كانت أقل وطأة من مثيلتها في غزة. ولذلك، لا تعكس هذه المقارنات سوى أثر الفرق في شدة وطأة الاحتلال الذي ترزح تحت نيره المنطقتان الفلسطينيتان.

جيم- استمرار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة

49- ما فتئت القيود وعمليات الإغلاق والعمليات العسكرية تؤدي إلى قمع الاستثمار والأنشطة الإنتاجية وانهيار اقتصاد غزة، علاوة على انفصالها عن العالم وباقي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد ذكر الأونكتاد أن عمليات الإغلاق والعمليات العسكرية المتكررة والقيود المفروضة على دخول وخروج الأشخاص والسلع الأساسية قد خنقت الاقتصاد، وأعاقت الحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وقوضت الظروف المعيشية لأكثر من مليوني فلسطيني[37]. ويفضي ذلك إلى نشوء أزمة إنسانية مزمنة، وهو ما يعزز اعتماد 80 في المائة من السكان على المساعدة الدولية. وتظهر المؤشرات الإنسانية أنه بحلول منتصف عام 2022، كان 65 في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة ب 62,2 في المائة في منتصف عام 2021، وارتفع معدل الفقر من 59 إلى 65 في المائة[38]. وإضافة إلى ذلك، وكما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يواجه 70 في المائة من السكان تحديات في الحصول على ما يكفي من المال لشراء الأغذية أو الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. والنقص في الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل التعليم والانتقال مرتفع كذلك[39]. وتتكيف الأسر المعيشية مع الظروف من خلال آليات لها آثار ضارة طويلة الأجل، مثل خفض كمية ونوعية الغذاء أو التعليم أو غيرهما من الضروريات، واللجوء إلى الاستدانة.

50- وفي السنوات الأخيرة، سجلت غزة واحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم، وهو ما له صلة بالفقر المدقع والواسع الانتشار الذي دفع ثلثي السكان إلى الهبوط إلى ما دون خط الفقر. ويضاعف فقدان النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي الفقر وتكاليف القضاء عليه. وقد أشارت تقديرات الأونكتاد أنه لولا القيود والعمليات العسكرية، لبلغ معدل الفقر في غزة بحلول عام 2017 نسبة 15 في المائة بدلاً من 56 في المائة، ولكانت نسبة فجوة الفقر 4 في المائة بدلاً من 20 في المائة[40]. وبالنظر إلى أن مجموع التكلفة السنوية الدنيا للقضاء على الفقر تتناسب مع فجوة الفقر، فبحلول عام 2017، كانت تكلفة القضاء على الفقر ستبلغ خمس مستواها الفعلي فقط لولا القيود والعمليات العسكرية. وما برحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتدهور أكثر فأكثر منذ ذلك الحين، إذ ارتفع معدل الفقر من 56 في المائة في عام 2017 إلى 62 في المائة في عام 2021 و65 في المائة في عام 2022.

51- وسكان غزة محاصرون في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، في ظروف تتمثل في الصراع المزمن، مع عدم كفاية فرص الحصول على المياه النظيفة، وانقطاع الكهرباء على مدة 12 ساعة يومياً في المتوسط، وعدم وجود نظام صرف صحي سليم. وكما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ثلثي السكان يعيشون في فقر، مع احتمال التسرب من القوة العاملة بنسبة 41 في المائة، وفيما يخص أولئك الذين يواصلون البحث عن عمل، ثمة احتمال بنسبة 45 في المائة لأن يكونوا عاطلين[41].

(37) المرجع نفسه.

(38) انظر: https://www.ochaOPT.org/content/movement-and-out-gaza-2022.

(39) انظر: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-and-humanitarian-response-plan-2023-dashboard.

(40) الأونكتاد، 2020. فجوة الفقر هي نسبة تدني متوسط دخل الفقراء عن خط الفقر؛ ومن ثم تعبر هذه النسبة عن مدى عمق الفقر.

(41) انظر: https://www.ochaOPT.org/content/movement-and-out-gaza-2022.

دال- الاستنتاجات والتوصيات

52- تؤدي عمليات إغلاق الحدود والعمليات العسكرية المتكررة إلى حلقة مفرغة من الانهيار الاقتصادي والمؤسسي الذي يجعل غزة حالة "تنمية في الاتجاه المعاكس". ولا يقتصر التأثير على المدى القصير. فصدى الآثار غير المباشرة والطويلة الأجل سيتردد عبر الأجيال المقبلة. فعلى سبيل المثال، ستكون تداعيات تدني الصحة والتعليم واستمرار ارتفاع معدلات البطالة على مستوى المعيشة وتكوين رأس المال البشري في غزة طويلة الأمد. فالفترات الطويلة من البطالة تفقد العمال مهاراتهم وتجعل ما اكتسبوه من التعليم والتدريب غير مواكب للعصر.

53- ومنذ بداية فرض القيود وعمليات الإغلاق، تشهد غزة 16 عاماً من تراجع التنمية وقمع الطاقات البشرية والحق في التنمية. ولا تزال الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التعافي غير وافية ودون مستوى الاحتياجات الملحة. وحتى الآن، تركز التدخلات الدولية في المقام الأول على إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية على نحو محدود، تاركة النذر اليسير من الموارد للتنمية وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية المدمرة.

54- ويكتسي ضمان إعمال حق الشعب الفلسطيني في التنمية أهمية قصوى. فهم قادرون على تحقيق نمو ذاتي مستدام إذا سمح لهم بالإنتاج والتجارة مع سائر العالم في ظروف طبيعية. غير أن ذلك غير ممكن في ظل ظروف القيود وعمليات الإغلاق جواً وبراً وبحراً والتدمير الدوري للبنى التحتية الأساسية والممتلكات الخاصة.

55- ورغم أن رفع جميع القيود شرط ضروري لتحقيق التعافي المستدام، فهو ليس كافياً بأي حال من الأحوال. ويتعين على الجهات المانحة والمجتمع الدولي تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة لإصلاح الأضرار الجسيمة التي تتعرض لها غزة في ظل القيود وعمليات الإغلاق المطولة والعمليات العسكرية المتكررة، التي ما انفكت تخنق الاقتصاد وتأتي على البنية التحتية. وحجم الاستثمار المطلوب لإعادة الإعمار يتجاوز بكثير قدرة الحكومة الفلسطينية المقيدة مالياً.

56- ولا بد من الخروج من الحلقة المفرغة الدائرة بين الدمار وإعادة الإعمار الجزئية من خلال التفاوض على حل سلمي، يستند إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، لإنهاء الأعمال العدائية، ومن خلال زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة لإنعاش الاقتصاد الذي مزقته الحرب. ولئن كانت المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة ذات أهمية في مساعدة سكان غزة، فلا ينبغي اعتبارها بديلاً لرفع القيود وإنهاء عمليات الإغلاق ودعوة إسرائيل وجميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

57- وبالنظر إلى ارتفاع نسبة الإعالة (6:1)، حيث يعيل صاحب الدخل ستة معالين في المتوسط، فإن أي انخفاض (أو ارتفاع) طفيف في الدخل يُترجم إلى مزيد من الفقر (أو التقدم الاجتماعي والاقتصادي). ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير تيسر تعافي سوق العمل، إلى جانب رفع مستوى المساعدة الدولية وتوجيهها على نحو أفضل.

58- وأخيراً، لا مبالغة في القول بأهمية إعادة تحقيق التكامل بين غزة والضفة الغربية على جميع المستويات، الإدارية والمالية والسياسية والقانونية والاقتصادية. فمن شأن إعادة التوحيد أن يزيد من مدى تأثير جهود إعادة الإحياء الاقتصادي للمنطقتين وأن يعزز فاعلية تلك الجهود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه من جهود لإعادة التوحيد من خلال تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي المستدام. ويلزم استكمال إعادة التوحيد المتوخى بين غزة الضفة الغربية بتمكين الحكومة الفلسطينية من إطلاق

العنان لطاقات النمو الضخمة من خلال إنشاء ميناء بحري ومطار، علاوة على تمكينها من تطوير حقول الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل غزة[42].

ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف- الإطار والأهداف

59- على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف، ما فتئ الأونكتاد يدعم الشعب الفلسطيني من خلال البحوث التي تستهدف توجيه السياسات، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وتوفير الخدمات الاستشارية، وتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

60- ويستجيب برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون، التي تطلب من الأونكتاد "أن يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة الكلفة الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية ... بغية التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". وعلاوة على ذلك، تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ثمانية قرارات (20/69 و12/70 و20/71 و13/72 و18/73 و10/74 و20/75 و22/77) إلى الأونكتاد أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

61- ويعالج برنامج الأونكتاد، الذي يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، المعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته الناشئة من خلال المجموعات الأربع التالية:

(أ) سياسات التجارة والاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛

(ب) تيسير التجارة والخدمات اللوجستية؛

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) مؤسسات الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

62- استجابةً للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2022 تقريراً إلى الجمعية العامة عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال[43]. وقُدم تقييم للتكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم، التي تمثل نحو 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب تقدير لتكلفة القيود الإضافية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة جيم، باستخدام منهجية مبتكرة تتمثل في قياس الإضاءة الليلية، التي التقطتها أجهزة الاستشعار بالسواتل على مدى فترة زمنية، لتقدير مستويات النشاط الاقتصادي.

63- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقد الأونكتاد حلقتي عمل بشأن الجوانب الكمية لتقييمات الأثر والمنهجيات واستخدام البيانات الساتلية في التحليل الاقتصادي. وعُقدت ورشة العمل الأولى في

(42) الأونكتاد، 2019ب، *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانيات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق* (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

(43) A/77/295.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). وشارك باحثون ومسؤولون من معهد البحوث التطبيقية في القدس، وماس، ووزارة الزراعة، ووزارة المالية والتخطيط، ورئاسة الوزراء، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، علاوة على "المرصد" ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. واستهدفت الورشة الثانية، التي عقدت في جامعة بيرزيت، الوسط الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب من التخصصات ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، عقد الأونكتاد اجتماع فريق خبراء لمناقشة التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.

64- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقع الأونكتاد اتفاقية منحة مع ماس، اضطلع بموجبها الأونكتاد وماس بتحديث نموذج ماس للاقتصاد الكلي وتنظيم تدريب للمهنيين والباحثين الحكوميين الفلسطينيين حول هيكل إطار المحاكاة المتكامل للأونكتاد واستخدامه.

65- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر الأونكتاد دراسة بعنوان *"التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء"* والتي توضح تكلفة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم.

66- وفي أوائل عام 2022، وقع الأونكتاد اتفاقاً مع وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية بشأن عقد جولة جديدة من التعاون في إدارة الجمارك القائمة على النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA). ويهدف المشروع إلى ترقية النظام الآلي للبيانات الجمركية إلى أحدث إصدار، وغير ذلك. والغاية من المشروع هي تعزيز الوضع المالي للحكومة الفلسطينية ودعم جهودها الرامية إلى تيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية.

67- وفي عام 2022، تعاون الأونكتاد مع وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية في مشروع لإعادة العمل بنظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي في المؤسسات الفلسطينية. وشمل المشروع تنصيب النظام وتوفير التدريب للموظفين على استخدام النظام بفعالية، بهدف تعزيز جودة الإدارة المالية الفلسطينية ونطاقها.

جيم- التنسيق وحشد الموارد والتوصيات

68- في عام 2022، واصل الأونكتاد دعمه للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري وجهات معنية أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني. وواصل البرنامج تعزيز دعمه المستمر للشعب الفلسطيني على الرغم من عدم كفاية الموارد والظروف الميدانية المعاكسة والمتزايدة الصعوبة.

69- وفي أواخر عام 2020، تلقى الأونكتاد منحة من حكومة المملكة العربية السعودية للحفاظ على القدرات المهنية اللازمة في الأونكتاد للوفاء بولاياته ودعم جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمول المنحة مشروعاً يهدف إلى الحفاظ على قدرة الأونكتاد على دراسة التكاليف الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض سبيل التجارة والتنمية، بغية التخفيف من وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني الرازح تحت وطأة الاحتلال.

70- ولا يزال النقص في الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على تنفيذ ولاياته وتلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدة التقنية لدى الشعب الفلسطيني والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم موارد خارجة عن الميزانية لتمكين الأونكتاد من تلبية الطلبات المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي وعهد بريدجتاون وفي قرارات الأمم المتحدة.